مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies
تعليقات

إثيوبيا: أزمة إقليم التيغراي أو الحرب في زمن السلم والإصلاح

الدكتور: محمد السبيطلي

يناير ٢٠٢١م

أسئلة ومخاوف وهواجس عدة طرحتها الحرب التي اندلعت شرارتها يوم ٤ نوفمبر ٢٠٢٠م بين القوات الفيدرالية الحكومية وقوات الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي في الإقليم الواقع شمال البلاد وعلى الحدود مع إريتريا والسودان؛ أسئلة تتعلق بأسباب الصراع في زمن الإصلاح والسلم، ومخاوف من تداعيات إقليمية وداخلية قد تؤدي إلى تعميق الشرخ بين الإثنيات وتزيد من عدم استقرار منطقة القرن الإفريقي، وهواجس من انتصار طرف على آخر يزيد من تعقيدات بعض الملفات والقضايا المطروحة إقليميا، إضافة إلى جانب الشكوك التي راودت الكثير حول مصير الديمقراطية في إثيوبيا والطموحات والاتجاهات السياسية لرئيس الوزراء آبي أحمد.

حرب يقودها آبي أحمد الحاصل على جائزة نوبل للسلام، فمنذ وصوله إلى السلطة سنة ٢٠١٨م شهدت إثيوبيا تطورات اقتصادية وسياسية ودبلوماسية مهمّة، في ظل انتفاضات شعبية ونزاعات إثنية تهدد كيان الدولة الفيدرالية ووحدتها. حرب إقليم التيغراي أوحت للبعض بالقول إن الرجل وضع بلاده على سكة التفكك؛ لكن قد يكون آبي أحمد من أكثر رجالات الدولة الذين يحملون مشروعا جامعا يعزز وحدة الدولة مع الاعتراف بحقوق الأقاليم والأطراف في إطار الفيدرالية. لقد وضع بلاده في مسار تسويات داخلية وإقليمية من شأنها ليس فقط إحلال وتحقيق مصالحة وطنية بين المجموعات الإثنية فيما بينها والتي كان جزء منها ضحية استبعادها من السلطة في ظل سيطرة التيغراي على مختلف مفاصل الدولة ومقدراتها الاقتصادية، وإنما أيضا بين بعض الإثنيات والدولة من جهة ثانية[١] .

(١) ديستا جبريميدين، «الصراع في تيغراي: لماذا تتصاعد المخاوف من اندلاع حرب أهلية في إثيوبيا؟»، بي بي سي، (٢، ديسمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٣، ديسمبر، ٢٠٢٠م. https://2u.pw/uyqKX

وكان من الصعب على آبي أحمد تسوية كل النزاعات العرقية التي تنخر بنية الدولة ونسيجها الاجتماعي منذ عقود واستمرت بعد سيطرة التيغراي على الحكم منذ ١٩٩١م مع جبهة تحرير شعب التيغراي في إطار التحالف الرباعي؛ تحالف انخرط فيه الأمهرا والأورومو وما يسمى بشعوب الجنوب، ذلك أن تاريخ إثيوبيا اتسم في عمومه بسيطرة مجموعة عرقية على السلطة مع استبعاد الأخريات، مما يخلف ذلك سياسات هوياتية تفضيلية كان لها من المخلفات ما لا يمكن محوه على المدى الطويل، مهما كانت رؤى ومشاريع وقدرات وعبقرية رجال الدولة الجدد.

وكان من بين هذه التحديات أمام آبي أحمد النزاع الموجود بين الأمهرا والتيغراي بخصوص إدارة أقاليم يديرها ويتحكم فيها التيغراي في حين تنسبها الأمهرا لأراضيها[٢].

لكن التحدي الأكبر أمام مركز الدولة ليس هو النزاعات بين الإثنيات مهما كانت أسبابها إنما أيضا النزعة التي تملكت النخبة التيغرينية لتحدي الدولة والاتجاه التدريجي نحو شكل من الانفصال قد يمثل سابقة نحو تفكك الدولة وانقسامها إلى كيانات متنازعة على الحدود فيما بينها... فالنخبة التيغرينية ومع خسارتها للكثير من الامتيازات والمواقع التي راكمتها أثناء سيطرتها على مقاليد السلطة المركزية بدأت تتجه نحو تبني سياسات إقليمية فيها الكثير من التحدي ليس فقط لرئيس الوزراء الأورومي آبي أحمد ولكن أيضا لمقومات الدولة الفيدرالية وسلطة المركز. بل بدا أن إقليم التيغراي ومنذ وصول آبي أحمد للسلطة سنة ٢٠١٨م دخل في صراع تقوده نخبة الإقليم التي كانت تسيطر على مختلف مفاصل الدولة وأجهزتها وتستأثر بالجزء الأكبر من مقدراتها منذ سقوط النظام العسكري الشيوعي سنة ١٩٩١م [٣]. وكانت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي أحد مكونات الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية التي استلمت السلطة في مطلع التسعينيات من القرن الماضي. وعلى الرغم من أن إثنية التيغراي لا تشكل سوى حوالي ٦٪ من مجموع سكان إثيوبيا إلا أنها تمكنت من قيادة الدولة، ثم مكنت لنخبتها من أهم المؤسسات والمشاريع والإمكانات الاقتصادية، وكانت أكثر الأطراف استفادة من قدوم الاستثمارات الأجنبية[٤]. هذه السيطرة والأثرة التي طبعت حكم النخبة التيغرينية للبلاد أدت إلى إقصاء بقية المجموعات العرقية والدخول في مواجهات مع العديد من بقية الشعوب الإثيوبية. وهذا ما جعل وحدة البلاد مهددة من الداخل وعلى حدودها، وكان ذلك وراء الثورة التي أدت في النهاية إلى سقوط هيلا مريم ديسالين سنة ٢٠١٨م وانتخاب آبي أحمد لرئاسة الوزراء.

في المقابل لا يبدو أن للتيغراي قراءة موضوعية للرؤية التي يتبناها رئيس الوزراء الجديد والذي له أصول مشتركة بين الأورومو والأمهرا، فهم يتهمونه بتنفيذ عدالة انتقائية تستهدفهم لصالح شعوب إثيوبية منافسة، أهمها على علاقة بأصول آبي أحمد الإثنية. ذلك أنهم يرون إصلاحات رئيس الوزراء الجديد والمصالحات الداخلية والإقليمية التي قام بها من خلال مصالحهم الفئوية الضيقة. وهي مصالح لا تمثل بالضرورة كل شعب إقليم التيغراي، بقدر ما هي مصالح النخبة الحاكمة في الإقليم؛ إذ لا يوجد إجماع حول هذه النخبة المتحكمة في الإقليم، ولهم خصوم من التيغراي كذلك من بقية الإثنيات، لكن لهم أيضا أنصارهم والموالون لهم.

---

(٢) منى عبد الفتاح، «ما أصل صراع التيغراي في إثيوبيا؟»، Independent عربية، (١٧، نوفمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٠، نوفمبر، ٢٠٢٠م. https://2u.pw/CordZ

(3) Romain Gras, "Vague d'arrestations dans l'armée en Éthiopie : 'Une des décisions les plus fortes d'Abiy Ahmed'," *Jeune Afrique*, November 20, 2018, https://2u.pw/inhN1

(4) Kassahun Melesse, "Tigray's War Against Ethiopia Isn't About Autonomy. It's About Economic Power," *Foreign Policy*, November 19, 2020, https://2u.pw/Aa4LQ

لكن في المقابل، ونظرا لوجود سابقة منذ ٢٠١٨م، يمكن اعتبار معركة آبي أحمد مع نخبة التيغراي في الإقليم حفاظا على وحدة وتماسك الفيدرالية، ومنع أي نزعة انفصالية أو تمرد يضعف من سلطة المركز لصالح الأطراف. ونشير هنا إلى أنه سبق لحاكم إقليم أوغادين عبدي عمر أن قاد تمردا في شهر أغسطس ٢٠١٨م والذي كان مصيره المحاكمة[٥]. كما واجهت الحكومة الفيدرالية بعض التحركات المناهضة لها في إقليم الأورومو واعتقلت وحاكمت رموز المعارضة[٦].

ولعل في هذا السياق يمكن فهم الحرب التي اندلعت بين المركز وإقليم التيغراي والتي حسمت بعد بضعة أسابيع من المعارك الشرسة؛ حرب لا يبدو أنها بلغت نهايتها الفعلية والشاملة، فالواضح أن انسحاب القوات التيغرينية المتمردة من مدينة ميقلي (ميكّلي) عاصمة الإقليم قد تعقبها ما يشبه حرب العصابات، في منطقة ذات تضاريس وعرة ومعقدة.

إن تحرك المركز لقمع النزعات الانفصالية أو التمرد التي قد تراود بعض الأقاليم لا تهدد النظام الديمقراطي باعتبار أنه قاعدة النظام الفيدرالي بقدر ما تهدد استقرار الدولة ومسارات المصالحة المتشعبة والمركبة. ومهما يكن من أمر تأجيل الانتخابات والذريعة المعتمدة لذلك (تأثير جائحة كوفيد ١٩)، وتأسيس حزب «الازدهار» كإطار سياسي جامع يتجاوز الحزبية الإثنية التي تقوم عليها العديد من الأحزاب الفئوية والطائفية بالمفهوم الإثني وليس الديني، فالأمر لا يعدو أن يكون سوى استعادة الدولة لهيبتها أمام نزعات شعبوية تحرك بعض النخب أو تصفية حسابات مع المركز بسبب فقدان نخب لمواقعها ومصالحها.

وهذا الاتجاه لدى المركز الفيدرالي لضبط إيقاع عمل الأقاليم بما لا يتنافى ووحدة الدولة في سياق تعددي يظل سمة مميزة للدولة الإثيوبية إذا ما نظرنا لواقع البلدان المجاورة لها. فالمنطقة تتوزعها الأنظمة السلطوية والاضطرابات وانتشار بعض الحركات المسلحة والانقسامات السياسية والعرقية.

هل توجد انعكاسات سلبية على أمن إقليم القرن الإفريقي؟ وهل تؤدي هذه الحرب إلى تنامي عمل الحركات المسلحة المتمردة أو الإرهابية في المنطقة عموما؟ قد يذهب البعض إلى الحديث عن أن عدم الاستقرار في إثيوبيا يمثل تهديدا لأمن المنطقة برمتها، نتيجة وجود حركات مسلحة عاملة في الصومال وكينيا وأحيانا إثيوبيا أيضا، ووجود خلافات حدودية مع السودان وإريتريا. فأي تفلت أمني في إحدى دول المنطقة قد تكون له انعكاسات أمنية على الدول المجاورة، وقد تنشب في سياق ذلك نزاعات على الحدود خاصة إذا كانت الخلافات الحدودية موجودة وقائمة ومتحركة، وقد تستثمر من طرف جهات استخباراتية أو بعض الجماعات المحلية الخارجة على القانون... لكن قمع التمرد على السلطة المركزية لا يعني الدفع بالوضع نحو تفلت أمني إقليمي إلا في حالة كانت الدولة المعنية هشة وغير قادرة على ضبط أوضاعها وحدودها. في الحالة الإثيوبية لا يبدو أن معركة إقليم التيغراي مؤهلة للتحول إلى بؤرة إقليمية؛ وذلك نظرا للتعاون في قمعها بين إثيوبيا ودولة إريتريا، ومن جهة أخرى لعدم ترك الحكومة الفيدرالية أي مجال لحل تفاوضي مع المتمردين عبر وساطات إقليمية أو دولية، مما يعني التوجه نحو الحسم العام ورفض إفساح المجال لبؤرة قد تتجه نحو المزيد من المناكفات والمناورات.

---

(٥) محمد الدابولي، «الأوجادين.. إقليم يستعصي على الإندماج في إثيوبيا»، مركز فاروس، (٩، أبريل، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٥، نوفمبر، ٢٠٢٠م.
https://pharostudies.com/?p=4203

(٦) بيكيل أتوما، «جوهر محمد: الإعلامي الذي يهدد عرش رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد»، بي بي سي، (٩، يوليو، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢، يناير، ٢٠٢٠م.
https://www.bbc.com/arabic/world-53348563

فكيف يمكن إذن النظر للمعارك الدائرة على الحدود الآن بين السودان وإثيوبيا في منطقة الفشقة في إقليم القضارف؟ إن سعي السودان لحسم الخلافات الحدودية المحلية في هذه الظرفية خصوصا لا يعدو أن يكون محاولة للاستفادة من وضع السلطة المركزية في أديس أبابا على ضوء أزمة إقليم التيغراي، وكذلك تأتي في ظل تنازع للسلطة في المرحلة الانتقالية بين المدنيين والعسكريين، خاصة إذا علمنا أن الشق المدني ومنذ الثورة ضد نظام البشير يلقى حظوة ودعما لدى النظام الإثيوبي[٧].

وفي الختام قد تظهر بعض البؤر الصغيرة الأخرى في بعض المناطق المختلفة (مثل بني شنقول) التي تريد أن تستفيد من الوضع الحالي الناتج عن تمرد نخبة إقليم التيغراي، لكن ستلقى مصيرا مشابها. كما أن الحديث عن إمكانية استفادة الأمهرا من هذا الصراع لا يبدو منطقيا في ظل التوازنات والمصالحات التي يسعى نظام آبي أحمد لإقامتها بين الإثنيات.

يرى مركز الدولة في أديس أبابا أن كل هذه التحركات تأتي في زمن مفاوضات سد النهضة المتعثرة والتي لم تصل بعد للحلول المأمولة من قبل مختلف أطرافها وقد تربك الجانب الإثيوبي وتضعف أوراقه التفاوضية.

(٧) «بعد ٢١ سنة... قوات السودان تدخل آخر نقطة حدودية مع إثيوبيا»، العربية، (٢١، ديسمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٣٠، ديسمبر، ٢٠٢٠م.
https://2u.pw/7YWod